

2- الشيعة الزيدية، وهم يسكنون اليمن غالباً، ومذهبهم منسوب إلى الإمام زيد بن علي زين العابدين، وهو أقرب مذاهب الشيعة إلى مذاهب السنة. ولا ينازع أحد في شأنهم مع كونهم أيضاً ملقبين بلقب "الشيعة". وإذن، فلا يستقيم القول بأن الشيعة كلها تقول برسالة علي أو ألوهيته، أو تغالى في شأنه، فإن هذا القول على إطلاقه خطأ، ويجب التفريق بين الشيعة المهتدين، والشيعة الضالين أو المنحرفين، كما يجب الحذر عند سماع أى نقل عن الشيعة، والتحرى عن القائل منهم بذلك حتى لا يحمل قول ضال على فرقة مهتدية لم تقله.

* * *

3- ونرى بعض الناس يقول: إذا درس الأزهر المذهب الشيعى ليرد عليه، ويبين زيفه وأخطاءه، كان ذلك داعياً إلى الفتن وإيقاظ العداوات، وإن درسه على أنه حق لا زيف فيه كان ذلك دعاية له وإلقاء للمتعلمين بين برائنه، وهذا ما تؤيده الفتوى بجواز التعبد به (1). ونحن نقول لهؤلاء: ينبغى أن يفهم هنا الفرق بين دراسة مذهبى الإمامية والزيدية على سبيل الاستقلال، ودراستهما ضمن الفقه المقارن، فليس الذي قرره الأزهر هو دراسة هذين المذهبين استقلالا على معنى أن تكون المذاهب التي تدرس في كلية الشريعة ستة، هي الأربعة السنية المعروفة، والاثنان الشيعيان: الإمامية والزيدية، لا، ولكن الذي تقرر من أول يوم، والذي كان موضع البحث من أول يوم هو إدخال هذين المذهبين في منهاج "الفقه المقارن"، ودراسة الفقه المقارن تقوم على أساس ضرورى، هو أن يدخل الباحثون فيها

1- المقصود الفتوى التاريخية التي أصدرها السيد صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمود شلتوت شيخ الجامع الأزهر، وهي منشورة في صدر العدد الثالث من المجلد الحادى عشر لمجلة "رسالة الإسلام".